



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## المجلس الشعبي الوطني

### الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ج - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د.ج.	داخل الوطن 600 د.ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د.ج.

الفترة التشريعية الخامسة

الدورة العادية السابعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأحد 22 مايو 2005

# فهرس

- تقديم بيان السياسة العامة للحكومة.

## محضر الجلسة العادية التاسعة المنعقدة

يوم الأحد 22 مايو 2005 (صباحا)

الرئاسة : السيد عمار سعداني، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد أحمد أويحي، رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي.

إن تقديم بيان السياسة العامة للحكومة، واجب سنوي أملتته الأحكام الدستورية التي ضببت صلاحيات كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وهو جزء من عمل الرقابة التي يمارسها نواب الشعب على عمل الحكومة تحقيقا للتكامل فيما بينهما وخدمة للصالح العام دون سواه.

لقد اطلعنا جميعا على برنامج الحكومة المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، الذي جاء ليستجيب للتطلعات والآمال التي حملتها الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 في صفوف المجتمع، والتي حصرها برنامج فخامة رئيس الجمهورية في أربعة أهداف كبرى هي :

- استكمال المصالحة الوطنية لترسيخ استقرار البلاد،
- تعزيز الدولة وتحديثها خدمة للمواطنين،
- مواصلة تحقيق تنمية اقتصادية قوية ومستدامة،
- ترقية سياسية واجتماعية وثقافية،

إن المصالحة الوطنية التي تضمنها مشروع فخامة السيد رئيس الجمهورية، غاية كبرى تسعى الأمة الجزائرية إلى بلوغها بعدما دفعت الثمن الغالي خلال المأساة التي عاشتها طيلة أزيد من عشر سنوات.

أيتها السيدات،  
أيها السادة،

إننا جميعا معنيون بالعمل على تجسيد هذه المصالحة الوطنية التي يجب أن تكون شغلنا الشاغل وهدفنا الأسمى، حتى تتمكن من استرجاع الأمن والطمأنينة وتحقيق الإنعاش في التنمية،

### افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
الجلسة مفتوحة،

باسمكم جميعا، أرحب بالسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء الحكومة ومرافقيهم وكذا بالأسرة الإعلامية. يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة تقديم بيان السياسة العامة للحكومة ومناقشته.

أيتها السيدات،  
أيها السادة،

في اليوم الثاني والعشرين من شهر مايو سنة 2004، وافق نواب الشعب وبأغلبية ساحقة على برنامج الحكومة، الذي قدمه أمامنا السيد أحمد أويحي رئيس الحكومة التي عينها فخامة رئيس الجمهورية، بعد فوزه البارع في الانتخابات الرئاسية يوم 8 أفريل، حيث منحه الشعب الجزائري ثقة كاملة لممارسة عهدة ثانية، واليوم وقد مر حول كامل على الموافقة على برنامج الحكومة، يلتقي نواب الشعب من جديد، بأعضاء الحكومة تطبيقا للمادة 84 من الدستور، التي بموجبها سيتفضل السيد رئيس الحكومة بتقديم بيان السياسة العامة للحكومة لتمكين ممثلي الشعب الذين زكوا برنامجه سنة من قبل من الاطلاع على ما أنجزته هذه الحكومة، وما خطته من خطوات في سبيل تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

اسمحوا لي السيد الرئيس، وأنا أتناول الكلمة للمرة الأولى، تحت قيادتكم، أن أعرب لكم عن مدى السعادة التي أشعر بها، وقد عرفتكم شخصيا، وقدرت فيكم الخصال الفاضلة التي تميزكم، ومدى التزامكم الوطني الذي أثبتموه كلما كانت بلادنا في حاجة إلى خدماتكم.

واليكم، أيتها السيدات أيها السادة النواب، أقدم تحيات أعضاء الحكومة، الأخوية وتقديرهم، وكذا تحياتي الأخوية وتقديري الشخصي، تحيات أخوية، أولا، لأن قاسمنا المشترك، هو قبل كل شيء، خدمة بلد واحد ووحيد، ألا وهو الجزائر وطننا، ثم تحية تقدير أيضا، لأن الحكومة في ظل النظام الديمقراطي الذي يطبع بلادنا، تضع نفسها كذلك، وبإخلاص، تحت رقابة البرلمان، طبقا للدستور.

وبالفعل، فقد جاءت الحكومة اليوم إلى مجلسكم الموقر، لتقدم لكم بيانها عن السياسة العامة، تطبيقا لأحكام الدستور وفي كنف احترام صلاحياتكم.

وإذ سيتطرق هذا البيان بإيجاز إلى حصيلة سنة 2004، التي سلمت لكم بكل تفاصيلها، فإنه فيما بعد، سيعكف على رهانات المستقبل وتحدياته، ثم على ما تعترض الحكومة عمله في هذا الاتجاه.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب الأفاضل، أيتها السيدات، أيها السادة، لقد عملت بلادنا، خلال السنة الفارطة، على تعزيز الأمن عبر ربوع ترابها، مثلما عملت على تدعيم استقرارها أكثر.

ففي الميدان الأمني، تميز الوضع بتراجع كبير لحجم الضرر الإرهابي الدنيء، وفي الوقت ذاته تسجل المصالحة الوطنية، التي تبناها السيد رئيس الجمهورية، مزيدا من الإقبال والساندة، مصالحة ستتم مباشرة عندما يحين وقت استشارة الشعب صاحب السيادة بشأنها وبشأن الإجراءات الموجهة لمرافقة هذا الخيار.

إن تراجع الإرهاب لم يكن ثمرة تدارك هؤلاء الشباب الذين استمسكوا بيد بلادهم الممدودة، وفضلوا العدول عن سلوك

ومشاركتنا في تجسيد هذا الهدف النبيل أكدها فخامة السيد رئيس الجمهورية عندما شرفنا بحضوره إلى هذه القاعة وشاركنا الاحتفال بالذكرى الخمسين لاندلاع ثورة نوفمبر المجيدة وتكريم المرحوم المجاهد الرئيس رابح بيطاط، حيث قال: "إن مجلسكم هذا - والحديث لفخامة رئيس الجمهورية - الذي يمثل إحدى أهم الفضاءات التي تمارس فيها الديمقراطية بكل أبعادها بما يتوفر عليه من آراء مختلفة مدعو إلى أن يعزز أكثر مشاركته في مختلف قضايا الأمة، بما يتغيه الشعب ويرتضيه والعمل على تكريس الأفكار الكبرى التي تعمل على تحقيقها وفي مقدمتها المصالحة الوطنية". هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيمكننا بيان السياسة العامة للحكومة من معرفة الأشواط التي قطعها استكمال الإصلاحات التي مست قطاعات عديدة منها على الخصوص، قطاع العدالة وما يتطلبه من ضرورة مراجعة المنظومة التشريعية وتكييفها والمتطلبات الوطنية والمعايير الدولية، وتعميق عملية تحديث العدالة وتطوير مواردها البشرية، وكذا قطاع الدولة وإصلاح مهامها وتنظيمها من خلال تأهيل أعوان الدولة وتحسين الخدمة العمومية وتطوير اللامركزية، بالإضافة إلى الإصلاح الاقتصادي الذي يمر حتما عبر تحسين إطار الاستثمار وترقيته وتسوية مسألة العقار ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي وعصرنة المنظومة المالية، كل هذه العناصر وأخرى لم أذكرها تشكل أهم النقاط التي ركز عليها برنامج الحكومة، والتي سيعود لكم الفضل اليوم، لتقييمها من خلال مداخلاتكم ولفت انتباه الحكومة إلى النقائص بهدف التكامل بين الهيئتين، والتعاون على تحقيق نمو البلاد وازدهارها واستقرارها، وقبل أن أحيل الكلمة إلى السيد رئيس الحكومة أود أن أشير إلى أنه يمكن لمواطنينا متابعة مناقشاتنا على المباشر عبر الأنترنت بالصوت والصوت، وبدون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد رئيس الحكومة ليقدم لنا بيان السياسة العامة، فليتفضل.

**السيد رئيس الحكومة :** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زملائي الأعزاء.

السيدات والسادة، ممثلي الصحافة،

أيتها السيدات، أيها السادة،

السيد الرئيس،  
أيتها السيدات والسادة النواب الأفاضل،  
أيتها السيدات، أيها السادة،  
إن المسار الشامل للإصلاحات يواصل تقدمه في كل الميادين.  
وهكذا، فقد قطع إصلاح العدالة، مراحل هامة في هذا السبيل،  
سواء على مستوى المراجعة العميقة التي لاتزال متواصلة  
للقوانين، أو من خلال دعم الوسائل المادية والبشرية المتزايدة  
باستمرار، أو سواء في الأخير، من حيث تحديث مناهج القطاع  
وعصرتها. وقد أصبحت أولى نتائج هذا التحول تدرك من قبل  
المواطنين، بما في ذلك من خلال الوتيرة التي باتت تعالج بها  
القضايا، وهو ما جعل أقدامها، على مستوى المحاكم والمجالس  
القضائية، يعود تاريخه إلى أقل من سنة واحدة.

كما أن إصلاح دور الدولة ومهامها، سجل هو الآخر تقدما يتم  
من خلال عمليات تكييف هامة تخص التشريع والتنظيم،  
وتكوين الإطارات والمستخدمين والتي سيشغل مسارها  
متواصلا، مثلما يتم عن طريق إدخال نظام الإعلام الآلي على  
المرفق العمومي والذي بدأ يمس قطاعات عديدة، سيستكمل،  
خلال السنوات الثلاث القادمة.

أما إصلاح المنظومة التربوية، فيعرف تقدما بدوره، ويشكل  
لملموس، وهو لا يزال يشير بعض الجدل الساخن، ولذلك تجدونني  
- في هذا المقام ورفعاً لكل لبس - حريصاً على القول من  
جديد: إن اللغة العربية هي الآن وستظل لغة التدريس في النظام  
العمومي وفي المؤسسات الخاصة، وإن تحديث المنظومة  
الوطنية للتعليم بأكملها، جارٍ ومتواصل بإرادة أكيدة وحازمة  
لترسيخ ارتباط طفولتنا وشبابنا بهويتنا الوطنية بمقوماتها  
الثلاثة التي هي الإسلام والعروبة والأمازيغية.

لكن، في الوقت نفسه ومهما كانت المقاربات السياسية  
المطروحة، لا يمكن لأية مناورة أن تقف في وجه إصلاح  
المنظومة الوطنية للتعليم الرامي إلى عصنة البرامج بحثاً عن  
العلم، وإلى تحديث الأطوار الدراسية في كل المستويات  
لتحسين التكوين وكذا ترشيد مسعاه حتى نجنب أبناءنا خيبة  
أمل في تكوين لا مستقبل له في سوق العمل.

أما في المجال الاقتصادي، فسأنتظر أولاً إلى إصلاح  
المنظومة المصرفية الذي وإن كان محل انتقادات مركزة،  
إلا أنه يعرف تقدماً في الواقع وسيعطي نتائجه الأولية مع

سبيل الجريمة، فحسب، بل كان خاصة ولا يزال ثمرة الجهود  
والتضحيات التي تقدمها يوميا قوات الأمن الوطني، من  
الجيش الوطني الشعبي، والدرك الوطني والشرطة، وكذا الحرس  
البلدي ومجموعات الدفاع الذاتي، التي تشارك بفعالية في هذا  
الكفاح. فإلى كل هؤلاء، أتوجه من هذا المقام رسمياً، بتحيات  
وتقدير الحكومة والأمة قاطبة.

وفيما يتعلق بالاستقرار الوطني، فقد اتسم بتقدم جديد، بفضل  
حل أزمة منطقة القبائل التي طالما آلمت بلادنا بأسرها.

وبالفعل، فإن الجهد الذي بذله السيد رئيس الجمهورية، لسنوات  
طويلة، من أجل إيجاد حل لهذه الأزمة، والحوار الذي كلفت  
الحكومة بإجرائه وعكفت عليه بكل صبر، قد أفضى أخيراً، إلى  
حصول اتفاق، بتاريخ 15 جانفي الفارط، يقضي بتطبيق الدولة  
أرضية القصر، في إطار الدستور وقوانين الجمهورية، وبالتعاون  
مع حركة العروش التي بادرت بهذه الأرضية، وهو الاتفاق الذي  
سيطبق بوفاء نصا وروحا.

لقد أدى هذا الاتفاق إلى ظهور بعض الاحتجاجات السياسية،  
لذا فإنني أحرص هنا على التأكيد بأن هذا المسعى لا يستهدف  
أياً كان، لأن فلسفته في حد ذاتها ليس لها من هدف آخر سوى  
تعزيز الوحدة الوطنية المقدسة، ودعم دولة الحق والقانون التي  
نتطلع إليها جميعاً، وتعزيز الديمقراطية التي نطالب بها كلنا  
سويًا، بل إن هذا الاتفاق يرمي خاصة، إلى تأكيد المساواة في  
الحقوق والواجبات بين كل المواطنين أينما وجدوا، بلا أي  
استثناء ولا أي إقصاء، هذا من جهة.

من جهة أخرى، فقد استفاد استقرار بلادنا من التحالف الرئاسي  
الذي أقيم دعماً لتجسيد البرنامج الرئاسي بعد أن أيده بدعمه أثناء  
الحملة الانتخابية، وما من شك أن هذا التحالف الذي سيتعزز على  
مر الأيام والتجربة، يكرس قاعدة الأغلبية المعمول بها عالمياً،  
وهو يحدد لنفسه هدفاً واحداً يتمثل في خدمة الجزائر.

وبالموازاة مع ذلك، فإن تعزيز الأمن ودعم الاستقرار في  
البلاد، قد أعطيا نفساً جديداً لمكافحة الآفات الاجتماعية  
وكل أشكال الجريمة. وقد سبق للحكومة أن أودعت لدى  
مجلسكم الموقر، حصيلة مفصلة للنتائج الحسنة التي تم  
بلوغها في السنة الأخيرة في هذا الميدان.

إن الحرص على إصلاح الإطار الاقتصادي وأداته من أجل رفع مستوى مردوديته، هو الذي كان منطلقاً للمبادرة بالقانون الجديد المتعلق بالمحروقات الذي صادق عليه البرلمان مؤخراً.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هذا القانون لا يرمي إلى خصوصية القطاع الاستراتيجي للمحروقات، ولا إلى التراجع عن السيادة الوطنية، بل إنه في المقابل، يسعى إلى تثمين قدراتنا الطاقوية من خلال جلب المزيد من رؤوس الأموال، لاسيما للتنقيب في مساحة منجمية وطنية لا يزال نصفها غير مستغل، بما يضمن لبلادنا البقاء وإلى أبعد مدى، منتجة ومصدرة للمحروقات، وسيرفع هذا القانون أيضا، من الموارد المالية للبلاد خدمة للتنمية، كما سيتيح أخيرا الانطلاق في صناعة بتروكيماوية حقيقية طالما انتظرناها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد قطعت التنمية الاقتصادية الوطنية أشواطاً جديدة طوال سنة 2004، كان لها انعكاسها الإيجابي أولاً، على مستوى الاقتصاد الكلي.

وهكذا، بلغ النمو الاقتصادي نسبة 5,2٪ وبلغ حتى نسبة 6,2٪ خارج المحروقات، كما تم التحكم في التضخم في حدود 3,6٪ حتى وإن واصل بذلك ارتفاعه، وفي الوقت نفسه، بلغ الناتج الداخلي الخام قرابة 85 مليار دولار، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، تحسن وضعنا المالي، حيث سجل فائض قدره 12 مليار دولار على مستوى ميزان المدفوعات، بمديونية تقلصت بحوالي ملياري دولار، كما انتهت السنة المالية الفارطة برصيد إيجابي للميزانية العمومية. وأخيراً، فإن الاستقرار النقدي للبلاد والمستوى المعتدل للتضخم، قد سمحا بانخفاض جديد لكلفة القرض البنكي للاستثمار.

وقد وجد هذا النمو الاقتصادي انعكاسه الميداني، من خلال ما تحققت من إنجازات ونتائج.

وذلكم هو الشأن في مجال المنشآت القاعدية، حيث أذكر على سبيل البيان شبكة الطرقات التي سجلت إنجاز

نهاية السنة الجارية، وإن نظام الدفع الجديد الجاري تطبيقه من شأنه أن يغير وجه خدمات البنوك المحلية.

وفي مجال الاستثمار، فإن الجهود المبذولة لدعم تأهيل المؤسسات الخاصة، ما فتئت تتعزز، ولكنها تبقى غير كافية، وقد تظل على هذا الحال إذا لم يتعهد المقاولون أنفسهم، بالمبادرة بالتحسينات الضرورية التي لا يسع الدولة من جهتها إلا أن تدعمها.

وبالموازاة مع ذلك، اتخذت الحكومة الترتيبات الضرورية لتسهيل عملية تأهيل المؤسسات العمومية، التي مازال تملك أقساطاً هامة في السوق، كما هو الحال بالنسبة إلى معامل الإسمنت وبعض مؤسسات البناء والأشغال العمومية.

كما بدأت تعرف سياسة الخصخصة والشراكة تقدماً، وتجسد ذلك في أكثر من 140 عملية، وتعتبر هذه النتائج الأولية مشجعة للسلطات العمومية، التي تعكف مصالحتها المختصة على دراسة أكثر من 500 عرض جديد، وهي أيضاً نتائج مشجعة للاقتصاد، ليس لأنها سمحت بعودة النشاط إلى مؤسسات كانت بالأمس مغلقة فحسب، بل أكثر من ذلك، لأن عمليات الخصخصة والشراكة التي تمت صياغتها، كانت مرفقة بعقود بقيمة إجمالية تزيد عن 70 مليار دينار جزائري من الاستثمارات لتحديث المؤسسات المتنازل عنها.

وأخيراً، فإن هذه النتائج مشجعة أيضاً للعمال الذين أحياهم فيهم رصانتهم، وقد لاحظوا أنه لا أية خصخصة ولا أية شراكة انجر عنها فقدان منصب عمل واحد، بل بالعكس من ذلك، فإن كل هذه العمليات قد سمحت باستحداث أكثر من 5000 منصب عمل جديد.

بالنسبة إلى تأهيل الهياكل الاقتصادية، فقد بدأ يتأكد من خلال البحث عن شركاء في شكل تسيير أو امتياز يخص المنشآت والمرافق العمومية، وإذ أثبت هذا المسعى جدواه في مجال الاتصالات الهاتفية، فإنه يتوسع اليوم، ليشمل قطاع المياه بوهران، وقطاع الموانئ ببجاية وهو حالياً في طور الاستكمال، بالنسبة إلى تسيير المياه بالعاصمة وكذا بالنسبة إلى مطار الجزائر الدولي وستعرف الأشغال تقدماً أكثر فأكثر على مر الشهور المقبلة.

القادمة، كان نتيجة لحجم الاستثمارات غير المسبوق، الذي تم رسده في السنة الفارطة.

ولاشك أن التشاؤم مايزال ينتاب بعضهم بشأن الاستثمار في بلادنا، جزائريا كان أم أجنبيا، غير أن الأرقام تقدم أدلة دامغة في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، اسمحوا لي بأن أقدم لكم بعض المقارنات بين سنة 2004 والفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2003، وهي الفترة الخماسية التي حكمنا جميعا، حكما صادقا، على أنها طبعت نهضة الاقتصاد الجزائري.

أولا: فيما يتعلق بالحجم الإجمالي للاستثمارات، بما في ذلك من خلال ميزانية الدولة للتجهيز، فإن بلادنا قد اعتمدت في سنة 2004 مبلغ 1175 مليار دينار أي نسبة 32٪ من مبلغ 3677 مليار دينار الذي أنجز في ظرف خمس سنوات بين سنتي 1999 و 2003.

ثانيا: على صعيد الاستثمار الوطني الخاص، فإن سنة 2004، قد سجلت مبلغ 256 مليار دينار أي ما يعادل 52٪ من مبلغ 494 مليار دينار الذي تمت تعبئته بين 1999 و 2003.

ثالثا: وأخيرا، بلغ الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات، مبلغ 154 مليار دينار في سنة 2004، أي نسبة 113٪ من مبلغ 136 مليار دينار المنجز بين سنتي 1999 و 2003.

السيد الرئيس،

أيها النواب الأفاضل،

أيبتها السيدات، أيها السادة،

إن النتائج المحققة على الصعيد الاقتصادي لا يمكن إلا أن تكون لها آثار إيجابية على ظروف معيشة المواطنين.

وهكذا، سجلت البطالة تراجعا متزايدا، إذ انخفضت نسبتها من 23,7٪ في سنة 2003، إلى 17,7٪ في سنة 2004، وكان هذا التراجع نتيجة لاستحداث حوالي 720.000 منصب شغل جديد، في السنة الماضية، منها 230.000 معادل منصب شغل سنوي

وصيانة أكثر من 6500 كيلومتر من الطرقات المختلفة، وعشرات المشاريع الكبرى، وكذا قطاع المياه الذي استلم 9 سدود جديدة، وشهد أيضا إنجاز حوالي 3000 عملية أخرى، موزعة بين ماسك مائية، وشبكات للتموين بالماء الصالح للشرب وللتطهير... إلخ.

كذلك الأمر بالنسبة إلى النشاط الإنتاجي، مثل القطاع الفلاحي الذي أنهى سنة 2004 بنمو قدره 3,1٪، مع منتج معتبر، مثلا 40 مليون قنطار من الحبوب، و 56 مليون قنطار من البقول، وحوالي ملياري (2) لتر من الحليب. فكل هذه النتائج تعكس الإمكانيات الهامة التي جندتها الدولة لدعم الفلاحة وكانت آثارها إيجابية، لاسيما من خلال توسيع المساحة الزراعية والرعية وتحديث المستثمرات. وقد شهد كل من التنمية الريفية والصيد البحري بدورهما الديناميكية نفسها التي اتسم بها هذا النمو.

أما قطاع الخدمات، فقد عرف بدوره نموا بنسبة 7,7٪ ويمكن أن نذكر السياحة، على سبيل المثال التي تعززت بـ 48 نزلا جديدا، بطاقة قدرها 3500 غرفة، في حين تجري الأشغال لإنجاز 51 نزلا آخر بطاقة إضافية تقدر بحوالي 4000 غرفة.

وإذ يسجل قطاع الصناعة العمومي والخاص، نموا قدره 1,3٪، فإنه مع ذلك يواصل تراجعها في بعض الميادين مثل النسيج والصناعة الغذائية.

وبالنسبة إلى قطاع الطاقة، الذي يعد العمود الفقري للاقتصاد الوطني، فقد استفاد من الأسعار الدولية، ولكنه استهلك أيضا الكثير من الجهود الإنتاجية وسجل أيضا أن الاحتياطات الوطنية من المحروقات قد ازدادت بفضل التنقيب والاكتشافات، كما شهدت قدرات الإنتاج والتصدير التقدم نفسه بفضل الجهود المبذولة في ميدان المنشآت. وكذلك الأمر بالنسبة إلى إنتاج الكهرباء الذي ارتفع بدوره بنسبة 8,5٪، بفضل تشغيل مراكز جديدة، في حين توجد مراكز أخرى أكثر أهمية قيد الإنجاز.

إن التحسن الذي عرفته الوضعية الاقتصادية خلال السنة الماضية، وكذا التحسن الذي سوف تشهده السنوات

2003، إلا أن ذلك يبقى غير كافٍ للتقليل من حدة الضغط الذي يوجد أيضا على مستوى التأطير وذلك بالرغم من ارتفاع عدد المدرسين بحوالي 3.000 إطار جديد.

إن هذا الضغط يؤكد ضرورة إصلاح التعليم العالي وكذا ضرورة التعجيل بالتغيير نفسه، على مستوى الخدمات الجامعية.

وفيما يخص التكوين المهني، فإن تحديثه ما يزال مستمرا وإصلاحه متواصلا، وتعززت قدراته بأكثر من 40 مؤسسة تكوين جديدة، وقد تضاعف تقريبا تعداد المتدربين والممتهين ليلعب 700.000 فرد، منهم 43٪ من الإناث.

أما في ميدان السكن، فقد أنجزت بلادنا في السنة الماضية قرابة 117.000 مسكن جديد؛ فضلا عن الجهد الذي بذل في مجال الترميم الذي شمل أكثر من 450.000 مسكن، منها 120.000 بناء قديم؛ وكان هذا بالموازاة مع التكفل بالمناطق المنكوبة من جراء الكوارث.

وهكذا، تمت إزالة آثار الزلزال الذي حدث في ماي 2003 بفضل ترميم 170.000 مسكن، إضافة إلى إعادة إسكان 4000 عائلة في سكنات جديدة، وهي عملية ستتمس 8.000 عائلة أخرى خلال هذه السنة.

وفي ولاية أدرار، استفاد السكان المنكوبين جراء الأمطار الطوفانية التي تهاطلت في السنة الماضية، من برنامج استعجالي هو الآن قيد الانتهاء، يتضمن إنجاز 7.000 مسكن جديد، وترميم 8.000 مسكن جديد.

لقد رافقت الجهود في مجال السكن، جهود أخرى لتوفير ظروف المعيشة الكريمة للمواطنين؛ حيث أنه علاوة على التموين بالماء الشروب، تم خلال سنة 2004، ربط 145.000 مسكن بشبكة التزويد بالغاز، وربط 45.000 مسكن ريفي بشبكة التزويد بالكهرباء.

كما تدعم التكفل بالشباب والنشاط الرياضي، باستلام حوالي 700 منشأة رياضية جديدة، و40 دارا جديدة للشباب، ونالت الثقافة، هي الأخرى نصيبها من هذا الدعم؛ حيث تم استلام حوالي 50 منشأة ثقافية جديدة عبر الوطن.

مؤقت. وفي سياق تراجع البطالة هذا، واصل الفقر أيضا انحصاره، حيث انخفضت نسبته من 8٪ في سنة 2003 إلى 6,8٪ في سنة 2004.

وفي ميدان الصحة، فإن قدرات البلاد التي ارتفعت بأكثر من 160 منشأة صحية جديدة، وأكثر من 2000 طبيب جديد، قد سمحت بالتكفل الأمثل بالسكان. وهكذا، انخفضت نسبة الوفيات لدى النساء عند وضع حملهن إلى 99 في 1000، وانخفضت نسبة وفيات الأطفال في السنة الأولى من العمر إلى حوالي 30 في 1000، أما نسبة تغطية عملية تلقيح الأطفال فلقد بلغت الآن 90٪ في الوقت الذي ارتفع معدل الأعمار لدى السكان عموما ليقترب من 75 سنة.

وقد شهدت بلادنا في ميدان التربية والتعليم والتكوين، ارتفاع العدد الإجمالي لتلاميذها ومتدرييها وطلبتها، ليلعب 9.500.000 فرد، وعلى هذا الأساس، فإن ما يقارب ثلث مجموع شعبنا يلتحق كل صباح، بمقاعد الدراسة والتكوين.

بالفعل، فعلى مستوى التربية الوطنية، فإن التعداد يقارب 8 ملايين تلميذ، وتقترب نسبة تدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 15 سنة، من 94٪، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة لدى الإناث تفوق 92٪، كما تسجل النتائج المدرسية تحسنا مستمرا، وهو ما يعكسه النجاح في شهادة البكالوريا الذي ارتفع من 33٪ إلى 42٪.

إن هذا التحسن هو ثمرة تعزيز مستمر للهياكل التربوية، مرفوقا بحشد الوسائل لفائدة التلاميذ في الوسط الريفي وأبناء العائلات المحرومة، والتي منها إنجاز حوالي 500 وحدة جديدة من مدارس داخلية، ومطاعم ونظام نصف داخلي، وتخصيص قرابة 450 حافلة جديدة للنقل المدرسي خلال السنة الماضية.

أما الجامعة فهي تتطور بدورها في خضم صعوبات كبيرة، باعتبار أن عدد الطلبة قد تضاعف تقريبا في غضون 5 سنوات، ليلعب حوالي 800.000 طالب مسجل في سنة 2004، منهم 57٪ من الإناث.

صحيح أن الجامعة استلمت في السنة الماضية حوالي 62.000 مقعد بيداغوجي جديد، مقابل 30.000 في سنة 2003، إلى جانب 50.000 مكان إيواء مقابل أقل من 20.000 في سنة

لكن يجب ألا ننسى أو نتظاهر بالنسيان، بأن هذا المسعى ذاته ينطوي أيضا على وجوب محاربة المجرمين دون هوادة، وهو عزم ما فتىء يجدده المسؤول الأول في البلاد، ويتجلى يوميا في الكفاح الميداني الذي تخوضه قوات أمننا بكل بسالة.

غير أن هذا العزم وهذا الكفاح يحتاج إلى رفض الجريمة وإلى أشد التنديد بالإرهاب من قبل الطبقة السياسية، وإلى تجنيد جميع المواطنين بكل يقظة، قصد التعجيل بتحقيق الأهداف التي تتوخاها المصالحة الوطنية سواء تعلق الأمر بالسلم المدني أو بزوال الإرهاب الإجرامي نهائيا.

السيد الرئيس،

أيها النواب الأفاضل،

أيها السيدات، أيها السادة،

لقد عرضت عليكم كذلك، الأشواط التي حققتها بلادنا في مجال مكافحة الآفات الاجتماعية والإجرام بمختلف أشكاله.

وفي هذا الميدان، فإن ترسانتنا التشريعية وقدراتنا في مجال مكافحة الآفات، ستشهد تعزيزات هامة خلال السنوات المقبلة. غير أن هذه المكافحة، تحتاج هي الأخرى إلى تجنيد المواطنين ومساهماتهم، لأن الرهان يكمن في استعادة سلطان القانون ضد الممارسات الإجرامية التي تنخر الاقتصاد الوطني، وضد الشبكات التي تزرع سموم المخدرات في أوساط شبابنا، وضد كل الآفات الاجتماعية التي تفتك بمجتمعنا، وتعتدي على أمن وسلامة مواطنينا.

وقد يحاول أصحاب الربح الذين ازدهر نشاطهم في السنوات العصبية، ولا شك أنهم سيحاولون دوما، عرقلة حركية تعزيز دولة القانون، وسينشرون البلبلة، كلما أتاحت لهم الفرصة، بواسطة الإشاعات المغرضة، أو من خلال محاولة إثارة السكان، بل وحتى عن طريق اللجوء إلى التهديد والاعتداء. وتلكم هي حقائق تجعل التزام الدولة بهذه المكافحة في حاجة ملحة إلى الحس المدني، لتجنيد المجتمع برمته في هذه المعركة.

فيلجؤ المواطنون للمحاكم كلما تم المساس بمصلحة المجتمع، سنحقق معا نتائج أكثر أهمية في مكافحة الآفات والجرائم.

إن استعراضي هذا، لملخص عن حصيلة السنة الماضية، ليس إلا وفاء بواجب دستوري، حتى وإن حمل في طياته رسالة أمل لشعبنا المثقل بالتحديات التي لازالت تستوقفه، رسالة هي بالتأكيد بعيدة كل البعد عن الارتياح الذاتي، الذي ما يزال بعيد المنال في أي ميدان. ومن ثم، يجب على أي كان ألا يستخلص من هذه الحصيلة وهذه الرسالة دعوة للتهاون في الجهد أول للشعبوية، أو أكثر من ذلك، إلى فسح المجال للديماغوجية.

وفي هذا المنظور، أتمس منكم مزيدا من الصبر حتى أشاطركم بعض المعطيات وبعض الأفكار.

السيد الرئيس،

سيداتي، سادتي النواب الأفاضل،

أيها السيدات أيها السادة،

لقد أشرنا إلى أن الوضع الأمني قد تحسن بشكل كبير عبر التراب الوطني، غير أن هذه المعاينة يجب ألا تتسببنا بأن جزائريين ما زالوا يستشهدون في عمليات مكافحة الإرهاب، وأن مواطنين ومواطنات ما زالوا يغتالون من قبل الجماعات الهمجية، حتى وإن تم تقليصها ومطاردتها، إنه واقع أليم يظل يستوقفنا ويمكن أن يتكرر في أية لحظة، كما هو الحال في بلدان أخرى.

صحيح أنه من واجبا جميعا أن نساند المصالحة الوطنية التي ينضوي شعبنا تحت لوائها، وأن نستعد لتجسيدها، عندما يحين الأوان لاستشارة الأمة السيدة بشأنها وخصوص التدابير التي ترافقها، غير أنه يجب علينا كذلك، وفي الوقت نفسه، ألا ننسى أنه من مسؤوليتنا جميعا الوقوف في وجه الإرهاب الإجرامي.

بالفعل، إنه من واجب كل واحد أن يدين جرائم الإرهاب الوحشية بكل شدة، لأن ضحاياهم هم أهاليينا. كما أنه من واجبا أن نسعى إلى إبقاء التجنيد قائما في مجتمعنا ضد المجرمين الجبناء، لأن أمن سكاننا يتوقف على ذلك.

إن مسعى السيد رئيس الجمهورية، لا يرمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية فحسب، بل يرمي أيضا إلى إحلال السلم المدني في البلاد، بما في ذلك عن طريق العفو.

وعلى سبيل المثال، فإذا كانت وارداتنا قد ارتفعت من 13 مليار دولار سنة 2003، إلى 18 مليار دولار سنة 2004، فإن صادراتنا خارج المحروقات لم تتطور سوى من 470 إلى 888 مليون دولار خلال السنة نفسها أي أقل من مليار دولار.

إن هذه المقارنة وحدها تعكس الخطورة كلها لهشاشة اقتصادنا، في حالة ما إذا شهدت السوق العالمية للبتروول تقلبا جديدا ولو على المدى المتوسط. بالإضافة إلى ذلك يجب ألا ننسى انفتاح بلادنا على الاقتصاد العالمي، ونحن ندرك أن التفاوض من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة متواصل، ونعلم أن اقتصادنا سيندمج في منطقة حرة كاملة مع أوروبا من هنا إلى سنة 2017، أي في غضون 12 سنة فقط.

ومن هذا المنطلق، واعتبارا لنقائصنا الراهنة وتحديات المستقبل، يجب علينا جميعا أن نرسم معا النهج الذي ينبغي اتباعه من أجل تطوير بلادنا وبناء اقتصادنا على أسس دائمة، لكي نجنب شعبنا في المستقبل، خيبة أمل جديدة بعد فترة الرخاء التي تشهدها بلادنا اليوم، حتى وإن كانت نسبية، وإن الجزائر تملك المؤهلات الكفيلة برفع هذا التحدي، ويبقى عليها فقط. استغلالها بشكل مشر أكثر، بمساهمة الجميع وفي فائدة الجميع.

إن برنامج السيد رئيس الجمهورية، الذي زكاه شعبنا بالأغلبية الساحقة، قد رسم النهج الواجب اتباعه؛ كما توضح هذا النهج أكثر عبر برنامج الحكومة الذي حظي بتزكية مجلسكم الموقر يوم 22 ماي 2004، والذي قدمنا لكم اليوم، حصيلة سنته الأولى.

وأستسمحكم الآن، لأعرض عليكم الأهداف والمراحل التي يتجه إليها العمل الحكومي مستقبلا.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة النواب المحترمين،

أيتها السيدات، أيها السادة،

بخصوص حشد الموارد والوسائل في خدمة التنمية، فقد أعلن السيد رئيس الجمهورية شخصيا للشعب الجزائري يوم 7 أفريل

كما يمكن للمواطنين أن يقدموا مساهمة هامة كذلك، بالابتعاد عن الفوضى التي غالبا ما تتخذ ذريعة لاستقطاب اهتمام السلطات العمومية وقدرات قوات الأمن في صالح أولئك الذين ينهبون ثروات البلاد. ويمكن أيضا للمجتمع أن يسرع بتعزيز دولة الحق والقانون من خلال تشبث ملموس وفعال بالقاعدة الجوهرية لهذا المسعى ألا وهي المطالبة بالحقوق والتكفل بالواجبات معا.

وفيما يخصها، فإن الحكومة عازمة كل العزم للسهر، بالاعتماد على القانون والعدالة، على فرض احترام القانون من قبل الجميع وفي كل الظروف، سواء تعلق الأمر بالجريمة، أو التهريب، أو الرشوة، أو تعلق بالعنف والفوضى أو رهن حقوق المواطنين عن طريق الإفراط في الاحتجاج.

السيد الرئيس،

أيها النواب الأفاضل،

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد وافتكم الحكومة أيضا، بالمعطيات التي أفاد بها الديوان الوطني للإحصائيات، والتي تؤكد تراجع نسبة البطالة إلى 17.7٪، وهو تقدم هام عندما نتذكر أن هذه النسبة كانت تقدر بحوالي 30٪ سنة 2000 فقط. لكن هذا التقدم يجب ألا ينسينا أنه يوجد في بلادنا حاليا قرابة 1.700.000 عاطل عن العمل، 73٪ منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة، كما يجب أيضا، ألا يغيب عن ذهننا، أن أزيد من 11 مليون من السكان حاليا، لا تتعدى أعمارهم 17 سنة.

ومثل هذا الرقم يستوقفنا من أجل القيام من الآن، بتقدير الملايين من مناصب العمل التي يجب على الجزائر أن تعكف على استحداثها، ومئات الآلاف من المقاعد الجديدة الواجب توفيرها في المستقبل، في المدارس والجامعات، وكذا ملايين السكنات المطلوبة بالنسبة إلى كل الأسر التي ستؤسس مستقبلا.

بالمونال نفسه، فإن الحكومة التي أفادتكم ببيان مشجع للاقتصاد الوطني، تود تذكيركم بأرقام أخرى مثيرة للانشغال.

سيتم حشد القدرات الضرورية حتى خارج حدودنا مع منح امتياز للمؤسسات الأجنبية التي ستقبل إرفاق إنجازاتها باستثمارات محلية.

أما الآن، فإنني أود أن أمدكم ببعض المعطيات فيما يتعلق بأهداف البرنامج الخماسي.

أولا، إن هذا البرنامج سيمكن بلادنا من استحداث مليوني منصب عمل بمختلف أنواعها، وكذا الاستجابة لحاجيات السكان في شتى الميادين، سواء تعلق الأمر بالسكن أو الصحة أو التعليم، كما سيسمح أيضا، بتعزيز المنشآت القاعدية للبلاد سواء ما تعلق منها بشق الطرق، أو تحديث شبكة السكك الحديدية أو ما تعلق بالموارد المائية.

ثانيا، سيضفي هذا البرنامج طابع الأهمية على تحقيق تنمية أكثر للمناطق المحرومة، وكذا التقليل من حدة النزوح الريفي، وسيسهم في الشروع في تجسيد سياستنا في مجال تهيئة الإقليم ولاسيما مناطق الهضاب العليا والجنوب. إن الإمكانيات متوفرة لدعم تنمية المناطق المحرومة، وسيتم وضع آليات انتقائية للتشجيع وتوجيه الاستثمار نحو هذه المناطق، لكي لا يبقى مرتكزا فقط في الشريط الساحلي للبلاد.

ثالثا، إن مبلغ 4200 مليار دينار أي 55 مليار دولار من النفقات العمومية، من شأنه أن يحفز ويعزز الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي؛ ومن ثم، فإنه من المنتظر أن يصل الحجم الإجمالي للاستثمار في الجزائر، إلى 100 مليار دولار، خلال الفترة التي تتزامن مع مدة برنامج دعم النمو.

رابعا، إن البرنامج الخماسي يوفر حجما هائلا من الفرص والعمل للمؤسسات الوطنية التي عليها أن تسعى إلى الاستفادة منه، عن طريق بذل الجهود الضرورية لعصرنتها لكي تستعد لمنافسة الأجانب بالجزائر وخارج حدودنا .

صحيح أن بعضهم يعتبرون أن عصرنة المؤسسات تتطلب دعم الدولة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد هنا، بأن الحكومة التي تجند حاليا إمكانيات ووسائل الدولة لدعم المؤسسات، هي في كامل الاستعداد لتسخير المزيد من الأموال لهذا الغرض.

المنصرم، عن البرنامج التكميلي الضخم لدعم النمو في الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2009؛ برنامج رصد له مبلغ 4200 مليار دينار، برنامج سيدرس من قبل مجلسكم الموقر، بمناسبة تقديم مشروع قانون المالية التكميلي للسنة الجارية ومشروع قانون المالية لسنة 2006.

لذا، سأتجنب الخوض في محتوى هذا البرنامج الخماسي، وسأطلعكم الآن، على المنهجية التي سنسلكها في تنفيذه وعلى الغاية المنشودة من تجسيده.

ففيما يتعلق بالمنهجية، فإن الحكومة ستسهر في المقام الأول، على الانطلاق الشامل للمشاريع التي يتضمنها هذا البرنامج الخماسي، فكلما تم انضاج مشروع ما، تعلن بشأنه المناقصة، وكلما أبرم عقد ما، تم الانطلاق في الأشغال وذلك كله، من أجل تقليص آجال الإنجاز. إن هذا الإجراء ذاته هو المعمول به حاليا بخصوص برنامج المليون سكن الذي حددت له جميع الوعاءات العقارية لإنجازه، والذي تعرض بشأنه المناقصات يوميا وبكثافة.

وفي المقام الثاني، سيتم تمويل مجمل هذا البرنامج من الموارد الوطنية المتوفرة. إن هذا الخيار، من شأنه أن يجنبنا الآجال الطويلة في المفاوضات المتعلقة بالقروض الخارجية، كما سيسمح بتفادي إثقال المديونية الخارجية للبلاد، مديونية ستعمل الحكومة على تخفيض مستواها من 21 مليار دولار حاليا، إلى حوالي 10 ملاياردولار في نهاية سنة 2009، ولن تقبل بلادنا اللجوء إلى قروض خارجية إلا في حالة القروض الامتيازية على مدى طويل جدا وبشروط مفيدة للغاية.

أما في المقام الثالث، فإن تمويل الأشغال سيتم بشكل مستمر، قصد تفادي الانقطاعات المألوفة وذلك بفضل إجراءات ستقترحها عليكم الحكومة بمناسبة دراسة قانون المالية.

وأخيرا، وفي المقام الرابع، سيتم فتح الإعلان عن المنافسة لإنجاز جميع ورشات البرنامج، على المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية، على حد سواء. ذلك أن قدراتنا الوطنية للإنجاز غير كافية، بل ومنعدمة أحيانا في بعض الميادين. إن مشكلتنا الأولى هي الوقت ونوعية الإنجازات ولهذا السبب

الإنتاجية، ومهما يكن من أمر، فإن هذا الخيار قد حسم على مستوى مجلس الوزراء، في شهر سبتمبر الماضي.

وفي المقام الثاني، يجب علينا تأهيل مرافق دعم الاقتصاد. وسأوضح ذلك من خلال بعض الأمثلة الملموسة.

هكذا، فإن موانئنا ينبغي ألا تظل على وضعها الحالي الذي يجعل تكلفة نقل حاوية واحدة، بين أوروبا والجزائر تبلغ 1000 دولار، في حين لا تبلغ بين الولايات المتحدة وأوروبا إلا 400 دولار، رغم ضعف المسافة. وهذا ما جعلنا نعمل على جلب شركاء أجانب، من ذوي سمعة عالمية، لمنحهم امتياز تسيير موانئنا.

وهكذا أيضا، فإن النقل البحري أو الجوي لبضائنا، يجب أن يكون قادرا على خدمة صادراتنا، وهو ما ليس متاحا في الوقت الحاضر. ولذلك نعمل على جلب شراكة في هذا الميدان، مع استعدادنا حتى لبيع حصة واسعة من أسهم شركاتنا المعنية.

وبهذه الطريقة نفسها، يتعين على بنوكنا أن تكون فعالة وتندمج أيضا في الدائرة المصرفية العالمية. ولذلك شرعنا في عملية تحضير فتح رأسمال أول بنك عمومي، ونعتزم التوسع في هذه المقاربة.

وفي المقام الثالث، يجب أن تتخلى الدولة عن تسيير النشاط الإنتاجي، باستثناء بعض القطاعات الإستراتيجية مثل الطاقة. وسوف يتواصل مسار الخصخصة الذي تم الشروع فيه، والذي سيشمل 1200 مؤسسة عمومية تم إحصاؤها لهذا الغرض.

وفي إطار هذه الخصخصة وهذه الشراكة، ستظل الدولة حريصة على الحفاظ على مناصب الشغل المتوفرة حاليا، وكذا استحداث مناصب شغل جديدة، كما سيسمح هذا الاتجاه نفسه، بتفرغ الدولة لترقية الاستثمار وبذل المزيد من الدعم للمؤسسات الفاعلة، بعدما جندت خزينة الدولة لعدة سنوات، مئات الملايير في عمليات التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

إن آليات ضمان القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في متناول مقالينا؛ كما أن الامتيازات المتنوعة للاستثمار سيتم تعزيزها بشكل أكبر في المناطق المحرومة، وبالكيفية نفسها، ستتحسن كلفة القرض بفضل السيولة المتوفرة، واستقرار النقد، وكذا بفضل التدابير التي تعتمدها الحكومة اتخاذها لهذا الغرض ذاته.

وفي الوقت ذاته على المقاولين أن يبادروا ببرامج العصرية والتأهيل التي يتحملون وحدهم مسؤوليتها؛ كما أنه من واجب المستثمرين اعتماد خيارات مشجعة، على إحداث التكامل الصناعي فيما يخص الإنتاج المحلي، بغية تجميع قيمته الإضافية وتحسين جدواه للسماح له بالدخول في معركة المنافسة في السوق الدولية.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة النواب الأفاضل،

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن القدرات المالية التي رصدتها الدولة في خدمة التنمية على مدى السنوات الخمس، لا يمكن أن تضمن وحدها الإقلاع الحقيقي لاقتصادنا، بوصفه هدفا استراتيجيا يتطلب أيضا تغييرات عميقة.

وبطبيعة الحال، فإنه من ضمن هذه التغييرات توجد العديد من الإصلاحات التي ينادي بها الجميع، سواء تعلق الأمر بالميدان المصرفي، أو الإدارة، أو العدالة، أو غيرها من المرافق العامة. وانطلاقا من النتائج التي تحققت فعلا في هذا الميدان، فإن الحكومة تجدد لكم التزامها بالعمل على المضي قدما في هذه الإصلاحات والانتهاج من بعضها على المدى القصير.

غير أن هذه الإصلاحات الهيكلية يجب أن تصحبها تحولات أخرى من أجل كسب معركة المنافسة في السوق العالمية. وأود هنا أن أذكر بعض هذه التغييرات.

في المقام الأول، يجب علينا الحفاظ على المزايا المقارنة لاقتصادنا وتطويرها، ومنها كلفة اليد العاملة. إنه رهان يمكننا كسبه إن نحن انتهجنا سياسة أجور معقولة، تتقدم على غرار ما هو سار في بلدان العالم، حسب مقاييس النمو والتضخم وكذا

أما نحن يجب أن نقر نهائيا بأن الجزائر لا يمكن أن تعيش في معزل عن بقية العالم، ولا يجوز لها أن تجر شعبها مرة أخرى، نحو الأوهام التي كلفتنا ثمنا غاليا بالأمس القريب، جراء تغليب ثقل الإيديولوجية على خيار التحول نحو النجاعة النافعة.

إن الإصلاحات والتحويلات التي تجري في العالم، ستتجسد كذلك في الجزائر، بنا أو على حسابنا. ولا شك أن تعزيز الإجماع الوطني على هذا الاتجاه، من شأنه أن يعجل بوتيرة هذه التحويلات في كنف الاستقرار الاجتماعي، ويجعلنا بذلك، على مقربة من فوائدها على بلادنا. وإن الحكومة تناشد الجميع إلى تحقيق هذا الإجماع الوطني وإلى تغيير الذهنيات، وهو النداء نفسه الذي كرره السيد رئيس الجمهورية إلى القوى الاجتماعية والسياسية للبلاد لتكريس هذه الوثبة.

لقد قامت الحكومة بحمل هذا النداء، إلى شركائها الاقتصاديين والاجتماعيين في إطار الثلاثية، ونادت بهذا الإجماع الذي سيتحقق في العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الذي سيدون مساهمات كل طرف والنتائج المرتقبة منها، في فائدة كل طرف وفي فائدة الجزائر عامة. وهو النداء نفسه الذي أتوجه به إليكم، حضرات النواب الأفاضل، ضمن احترام آرائكم وصلاحياتكم، نداء من أجل خير الجزائر وسعادتها.

السيد الرئيس،  
أيتها السيدات، أيها السادة النواب الأفاضل،  
أيتها السيدات، أيها السادة،  
لقد عكف السيد رئيس الجمهورية، في ظل عودة الأمن، وإبرادة حازمة، على تعبئة الموارد الوطنية وتجنيد طاقات بلادنا، من أجل خدمة مسارات التقويم والتنمية اللذين لم يسبق لهما مثيل في تاريخ وطننا، وهو المسار الذي انطلق بعد عشرية من المآسي والأحزان.

لكن وزيادة على البرامج والإنجازات، فإن هذا المسعى الذي يكرس رئيس الدولة كل ما في وسعه، من أجل تحقيقه ميدانيا، هو سعي لبناء جزائر العزة والكرامة؛ سعي لمستقبل يرتكز على السلم المدني، والمصالحة الوطنية، ويرمي إلى تنمية حقيقية لوطننا المفدى ولشعبنا الأبي.

وفي المقام الرابع، يجب أن تحرص الدولة على محاربة تبذير الموارد الوطنية، ومنها المالية ويعد المجال المرتبط بالمياه خير مثال يمكن الاستدلال به في هذا الموضوع.

بالفعل وحتى الآن، تتعرض المياه، رغم ندرتها، للتبذير عند استعمالها من جراء وضعية شبكة القنوات، وكذا للتبذير المالي من خلال عدم دفع الكثيرين ثمن استهلاكهم للمياه.

وفي مثل هذه الوضعية، فإن الجميع يقرون بأن الماء المنتج عن طريق التحلية، والذي سوف يتم توفيره عن قريب بكميات كبيرة وفائدة المواطنين، لا يمكن أن تطبق بشأنه السياسة نفسها نظرا إلى كلفته المرتفعة. وهذا ما جعلنا من الآن، نعمل على تعبئة شركاء ذوي سمعة عالمية، للقيام بتسيير شبكات توزيع المياه في مختلف مدن بلادنا.

وفي المقام الخامس والأخير، ومن خلال كل هذه الخيارات، فإن الدولة تعترم توجيه قدرات الإدارة العمومية نحو مهمتها الأساسية، كمرفق عمومي، في مجال الضبط والرقابة، كما تعترم توجيه المزيد من الموارد المالية العمومية، نحو التكفل الأمثل بالتضامن الوطني الذي سيظل خيارا أساسيا في البلاد، في إطار مبدأ العدالة الاجتماعية.

إن مثل هذه الخيارات والتحويلات ليست تنازلا عن السيادة الوطنية، ولا تراجعاً عن الروح الوطنية، ولا هي مساس بهويتنا الوطنية. إنها خيارات وتحويلات قامت بها قبلنا بلدان عديدة في جنوب المعمورة، منها دول ذات توجه شيوعي، ومنها كذلك بلدان عربية شقيقة أنجزت مثل هذه الإصلاحات بنجاح معتبر.

ونحن مقبلون على هذه التحويلات في تسيير أمورنا، يجب علينا كذلك أن نتمتع في واقع القارة الأوروبية المجاورة والمتقدمة اقتصاديا، لنسجل بكل تبصر واقعين هامين: أولهما أن حقائق السوق العالمية فرضت نفسها وحفزت البحث عن قدرات المنافسة؛ وثانيهما أنه حتى تداول التيارات السياسية على السلطة في العديد من دول أوروبا، لم يأت بأي تغيير يذكر في تجسيد الإصلاحات، وخاصة الاقتصادية التي أصبحت لا مفر لأحد منها في عالم اليوم.

وأشكره على العرض القيم والمستفيض. وقبل رفع الجلسة أذكر السيدات والسادة النواب، أن التصويت على مشروع قانون المياه قد تم تأجيله إلى وقت لاحق وأن النقاش العام لبيان السياسة العامة سيبدأ غدا الإثنين في الساعة التاسعة والنصف وفق الجدول الزمني الذي ضبطه مكتب المجلس، وفي هذا السياق وبعد استشارة رؤساء المجموعات البرلمانية فإن هناك مذكرة تم توزيعها عليكم جميعا تضمنت الإجراءات الخاصة بالنقاش ومدة التدخل لكل نائب، فقد بلغ عدد المسجلين 142 مسجلا وهو عدد مدعو للزيادة باعتبار أن التسجيل ما يزال مفتوحا إلى غاية الساعة الثالثة، وفي هذا السياق اتفقت مع رؤساء المجموعات البرلمانية من خلال المشاورة التي أجريتها معهم، على تخصيص خمس دقائق لكل متدخل في حالة وجود عدد هائل من المسجلين على ما هو عليه الحال، فمن أجل تحقيق السير الحسن لجلساتنا والالتزام بما سطرناه في برنامجنا، فإن الجميع مدعو إلى العمل بما ورد في هذه المذكرة واحترام تدايبرها، وأعود لأذكر أن جلساتنا تنقل مباشرة على الأترنت لأول مرة وتشاهد أيضا عبر العالم، وكذا عبر التلفزيون. شكرا. والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة  
والدقيقة الثلاثين صباحا

وقد يبدو مستقبل العزة والكرامة هذا لبعض الذين يساورهم التشاؤم، مجرد حلم لا أكثر، وتناسوا أن الحلم كان رفيقا دائما لمسار الدول التي بلغت اليوم، ذروة التنمية والقوة عالميا.

إن الجزائر تملك من الوسائل ما جعلها تبلغ مستقبل العزة والكرامة الذي بدأ يتحول تدريجيا، من حلم إلى واقع ملموس، وإن التحقيق الكامل لهذا المبتغى النبيل، لا يتطلب سوى التحلي بالشجاعة التي ميزت أمتنا عبر التاريخ، ذلك التاريخ الذي صقل إرادتنا وعززها في المحن.

كما أن التجسيد الكلي لجزائر العزة والكرامة، يتطلب منا المثابرة في الجهد، وهي من شيم شعبنا الذي سما بها إلى حد التضحيات الجسام، لكي تتحرر بلادنا ولكي تبقى واقفة وشامخة.

وعلى هذا الأمل في مستقبل بلادي، بلادنا جميعا، أختتم كلمتي هذه، شاكرا لكم كرم الإصغاء. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ( تصفيق ).

الرئيس: أشكر السيد رئيس الحكومة على مشاعره الطيبة التي أبداها تجاهي وتجاه السيدات والسادة النواب،